



المفوضية الأهلية للديمقراطية

التقرير النهائي بشأن الانتخابات التكميلية ٢٠١٦

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤م

الملخص التنفيذي:

يهدف التأكد من شفافية ونزاهة الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع عشر التي جرت في يوم السبت ٢٠١٦/٢/٢٠م وظهرت نتائجها في الساعات الأخيرة من نفس اليوم لاختيار نائب واحد من بين المرشحين في الدائرة الانتخابية الثالثة، فقد قامت المفوضية الأهلية للديمقراطية التابعة لجمعية الشفافية الكويتية بتشكيل فريق رصد بهدف التأكد من شفافية ونزاهة الانتخابات وتقييم الممارسة الانتخابية والتأكد من خلوها من أشكال الفساد الانتخابي، بهدف تقديم التوصيات التي من شأنها أن تعزز الديمقراطية الكويتية وشفافيتها.

وتأتي هذه الانتخابات في أعقاب وفاة نائب وعلان خلو مقعده.

إن ما قامت به المفوضية هو عملية "رصد" لوسائل الاعلام المتنوعة الرسمية والأهلية، دون أن يكون لها مراقبين في مراكز الاقتراع كما جرت العادة في "مراقبة" الانتخابات منذ ٢٠٠٦.

وقد لاحظت المفوضية ان نسبة اقبال الناخبين في الدائرة الثالثة ارتفعت بشكل ملحوظ عن الانتخابات التكميلية السابقة التي جرت لانتخاب خمسة مقاعد بدلا عن النواب المستقيلين، حيث بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ٣٢% وفقا للمصادر الرسمية.

وأهم الملاحظات التي خصلنا اليها هي:

- (١) لم تعلن وزارة الداخلية عن عناوين وأرقام هواتف المراكز المختصة لتلقي بلاغات الناخبين بشأن الجرائم الانتخابية كما هي العادة.
- (٢) أكد قرار وزير العدل الخاص بتشكيل اللجنة المشرفة على الانتخابات التكميلية على ضرورة التعاون مع منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات، ولكن هذا لم يحدث، وينبغي مراجعة هذا الأمر والبحث في أسباب عدم تنفيذه لإضفاء مزيد من الشفافية مستقبلا على ادارة العملية الانتخابية.
- (٣) لم يتم الإعلان الرسمي لنتائج الانتخابات بعد انتهاء عمليات الفرز، وتم الاكتفاء بما تم إعلانه اثناء البث التلفزيوني لعمليات الفرز، مما أوجد شكاً في النتائج لدى قطاع من الناخبين حيث بدأوا بتداول أرقام تتعلق بنسبة المشاركة، وهذا مما ينبغي مراجعته وإعطاء الأوامر بنشر النتائج تفصيلا لعامة الناس.



أملين أن يطلع المعنيين على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية، لتحقيق المزيد من تطوير الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات.
متمنين للكويت وشعبها التوفيق ولعضو مجلس الأمة الجديد النجاح في تحقيق التنمية.

تمهيد:

بعد إعلان مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٦/١/١٢ عن خلو مقعد أحد النواب (بسبب الوفاة) عن الدائرة الانتخابية الثالثة - علما بانها المرة الرابعة في تاريخ الحياة النيابية الكويتية التي يخلو فيها مقعد احد النواب بسبب وفاته - صدر قرار وزير الداخلية رقم (١١٢ لسنة ٢٠١٦) يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/١/١٢ بشأن دعوة الناخبين للانتخابات التكميلية لأعضاء مجلس الأمة، حيث تحدد موعد الاقتراع في يوم السبت الموافق ٢٠ فبراير ٢٠١٦ م، لذا قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال "المفوضية الأهلية الديمقراطية" وذلك بهدف رصد ومتابعة الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة للتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، كما أطلقت المفوضية حملة في شبكات التواصل الاجتماعية (وسم #رصد_انتخابي) وكذلك تخصيص خدمة الواتساب على الرقم 90905300 وذلك لتلقي بلاغات المواطنين عن وجود جرائم انتخابية.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة:

أولا: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

(١) اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات:

أصدر وزير العدل بالوكالة قرارا وزاريا بتشكيل اللجنة المشرفة على سير الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة برئاسة المستشار في محكمة الاستئناف عدنان الجاسر وعضوية كل من المستشارين حسن الشمري وبدر الطرييري ووكيل وزارة العدل عبداللطيف السريع، وقد رشحت اللجنة رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية أثناء عمليتي الاقتراع والفرز، حيث شارك (١٣٦) مستشارا وقاضيا من بينهم (٨٤) بصفة أساسية و(٥٢) بصفة احتياطية ترأسوا اللجان الأصلية والفرعية، والتي بلغت (٢٠) لجنة أصلية و (٦٤) لجنة فرعية.

أدار القضاة اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع بكفاءة عالية منذ بداية الانتخابات في الثامنة صباحا وحتى فرز صناديق الاقتراع وإعلان النتائج النهائية في الساعات الاخيرة مساء يوم السبت ٢٠١٦/٢/٢٠، وقد أوجدت تلك الإدارة رضا عاما لدى المرشحين من حيث حسن الإدارة ونزاهة الانتخابات ونتائجها، دون الإخلال بحق الطعن على نتائج الانتخابات.



٢) آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

بعد إبطال مرسوم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقي تلك البلاغات، وقد لوحظ خلال هذه الانتخابات ان وزارة الداخلية لم تعلن عن عناوين وأرقام هواتف المراكز المختصة لتلقي هذه البلاغات كما هي العادة.

٣) جريمة شراء أصوات ناخبين:

حذر بعض المرشحين خلال هذه الانتخابات من ظاهرة شراء الأصوات، ولم يتم التأكد من وجود هذه الظاهرة، وبشكل عام، فإن الانتخابات التي جرت هي لاختيار مرشح واحد والناخب له صوت واحد (أي نسبة ١٠٠%) وهذا جعل رقم النجاح المطلوب تحقيقه مرتفعا (الفائز حصل على ٧٣١١ صوت) بعكس حال انتخاب الدائرة لعشر مرشحين ولكل ناخب صوت واحد (١٠%) حيث نجح من حصل على ١٤٠٣ أصوات، وهذا يسهل كثيرا من عمليات شراء الأصوات.

٤) الخطاب الديني:

لوحظ قيام شخصيات عامة عرف عنها تخصصها الشرعي بتوجيه دعوات للناخبين لمصلحة مرشح أو أكثر، وهذا أثر بشكل لافت على عمليات الحشد والاستقطاب بين الناخبين، وفي تقديرنا ان هذا توجه خاطئ ولا ينبغي أن يمر مرور الكرام، فاستخدام دور العبادة وتزكية الشخصيات الشرعية لمرشحين أو الاساءة لمرشحين أمور غير صحيحة.

ثانيا – دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية، وعلى رأسها وزارة الداخلية بالإضافة إلى وزارات العدل والصحة والإعلام وبلدية الكويت وغيرها، ونود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

١) وزارة الداخلية:

وبصفتها المعنى الأول عن هذه الانتخابات تحديدا، بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دور جيد في تنظيم الانتخابات، في حين كان دورها فائرا في التنسيق مع المجتمع المدني للتصدي مجموعة من الجرائم الانتخابية مثل رصد شراء أصوات الناخبين وغيرها من جرائم انتخابية.

٢) بلدية الكويت:

بصفتها الجهة المعنية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، قامت البلدية بإصدار تراخيص المقار الانتخابية المؤقتة لمرشحي الانتخابات التكميلية بتحديد الموقع على الخرائط الرقمية وتسجيل بيانات المرشح في النظام لإصدار رخصة رقمية، ويمكن من خلال الدخول الى



الموقع الإلكتروني www.Baladia.com.gov.kw و اختيار (دليل الكويت الإلكتروني - المقرات الانتخابية) الاطلاع على المقرات الانتخابية المصرح بها لجميع المترشحين .

وقد لوحظ قيام بعض المرشحين في وضع المقرات والباصات ونشر الإعلانات، في حين أن البلدية لم تعمل على إزالة تلك المخالفات.

٣) وزارة الإعلام

شكلت الوزارة لجنة إعلامية عليا خاصة بالتغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية برئاسة وكيل الوزارة، وقدمت خدمة إعلامية وإعلانية مجانية لكل مرشح في مجلس الأمة لعرض برامجهم الانتخابية ورؤاهم لناخبيهم خلال مدة زمنية محددة ومتساوية لجميع المرشحين، وساهمت الوزارة بتوعية الناخبين والناخبات بحقهم الذي كفله لهم الدستور وكيفية ممارسته بشكل صحيح، كما تمت التغطية الإعلامية للانتخابات وعمليات الفرز ونقلها أولاً بأول لمشاهدي قناة المجلس ومستمعي الإذاعة، وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشف عن التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي.

في المقابل شهدت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، كما هائلا من نشر الإشاعات للإضرار بمرشحين، وهي تعتبر جريمة انتخابية، في حين إن هناك استخدام ايجابي محدود لتلك الوسائل في كشف الفساد الانتخابي الذي يرتكبه بعض المرشحين، يحدث هذا في ظل غياب قانون ينظم الإعلام الانتخابي، كما يغيب تتبع الجهات المعنية للجرائم الانتخابية الكثيرة التي تقع في تلك الوسائل.

التوصيات:

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموما، وإدارة العملية الانتخابية خصوصا مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وقد أشرنا لها في تقاريرنا لمراقبة الانتخابات في أكثر من مرة، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة، ومنها:

- ١) العمل على إصدار قانون "الهيئة العامة للديمقراطية" والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، والتصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع المدني، واستطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية. علما بأن جمعية الشفافية الكويتية أعدت اقتراح بقانون متكامل لهذا الغرض نتمنى تبنيه واعطائه الأولوية لقرب انتخابات ٢٠١٧.
- ٢) العمل على إصدار "قانون الجمعيات السياسية" الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها حتى نضمن شفافية العمل السياسي بدلا من السرية التي تحيط أعمال جماعات سياسية قائمة حاليا، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفها، وفقا للدستور.



- (٣) تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، على أن يشمل:
- جداول الناخبين تعدها الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
 - تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.
 - توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.
 - تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.
 - تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.
- (٤) مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من قيم المواطنة وتطبيق الديمقراطية.

انتهى